



مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية K. U. C. J

For Humanitarian Science



العدد - 1 المجلد - 1 السنة الأولى 2020

اندماج الشركات العامة في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العامة العراقية)

أ.م.د. سالم عواد هادي

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد / العراق

dr.alzubai@gmail.com

الباحث / فراق عبد العال مهلهل

firaqalbaghdadi@gmail.com

المستخلص

نتيجة للتطور المستمر في الحياة الاقتصادية وظهور الشركات التجارية المختلفة، صار التركيز الاقتصادي سمة من السمات المعاصرة، وصار الاندماج من أهم الوسائل التي تحقق هذا التركيز بهدف الوصول الى ارباح أكبر وتحقيق منافسة أوسع. هدفت الدراسة من خلال دراسة واقع اندماج الشركات العامة في البيئة العراقية بالتعرف على اهم الصعوبات التي رافقت عملية الاندماج للشركات العامة، وايضاح الاسس الواجب اتباعها عند الاندماج التي تنسجم مع التشريعات القانونية للبيئة المحلية، مع بيان اثر الاندماج عند اعداد القوائم المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية. حيث اجريت الدراسة على عينة من الشركات العامة التي لها تأثير كبير في الاقتصاد العراقي والمطبقة للنظام المحاسبي الموحد، وان الشركات موجودة في بيئة اقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، ومن ثم تتغير القوة الشرائية بتغير هذه الظروف. وتوصلت الدراسة عند تكييف المعيار المحاسبي الدولي والابلاغ المالي (IFRS3) في اندماج الشركات العامة، يساعد في توفير نتائج اقرب الى الدقة والواقع عند اعداد القوائم المالية. حيث يعد اندماج الشركات من الحلول المالية الرئيسية للشركات المتعثرة. الكلمات المفتاحية: الاندماج، الاستحواذ، الشركات العامة، النظام المحاسبي الموحد، القيمة العادلة، اعادة التقدير.

The merger of public companies under the international accounting standards (An applied study in a sample of Iraqi public companies)

Fraq Abdulaal Mhalaal

Assist. Prof. Dr. Salim Awad Hadi

Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies / University of Baghdad / Iraq

firaqalbaghdadi@gmail.com

dr.alzubai@gmail.com

Abstract

As a result of the continuous development of economic life and the emergence of various commercial companies, economic focus has become a feature of contemporary, and integration has

become one of the most important means to achieve this focus in order to achieve greater profits and achieve greater competition. The study aimed to study the reality of the integration of public companies in the Iraqi environment by identifying the most important difficulties that accompanied the merger process of public companies and clarifying the principles to be followed in the merger which are in line with the legal legislations of the local environment Where the study was conducted on a sample of public companies that have a significant impact on the Iraqi economy and applied to the unified accounting system, and that the companies are in an economic environment characterized by dynamically changing and volatile movement permanently and then change the purchasing power under these circumstances. The study found that when adjusting the International Accounting Standard and Financial Reporting (3IFRS) in the merger of public companies, it helps to provide results closer to the accuracy and reality when preparing the financial statements. Where corporate mergers are key financial solutions for troubled companies.

Key words: merger, acquisition, IFRS3, public companies, common accounting system, fair value, revaluation.

المقدمة:

تعد ظاهرة اندماج الشركات أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الاقتصاد العالمي، فقد أدى انطلاق حركة الانفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع وتيرة نمو التجارة العالمية بمعدلات ضعفي معدلات نمو الإنتاج العالمي إلى انتشار "حمى الاندماج" عالمياً وانخراط المزيد من الشركات والمؤسسات المالية في صفقات اندماج غير مسبوقة، وهكذا فقد أصبح اتجاه الشركات إلى الاندماج فيما بينها إلى تملك شركات أخرى، ظاهرة عامة في الدول المتقدمة التي تواكب التطور المستمر في اتساع الأسواق وتحررها من القيود، إن دوافع اندماج الشركات كثيرة ومختلفة، حيث كان الدافع التقليدي للاندماج هو الرغبة في احتكار السوق، لكن هذا الدافع أصبح مرفوضاً بحكم القانون في معظم التشريعات، وذلك لحماية المستهلكين، ومنع السيطرة على رأس المال، لكن الآن وبدل الرغبة في الاحتكار ظهرت دوافع ايجابية أخرى للاندماج، حيث أصبح اندماج الشركات مع بعضها البعض، أو سيطرة الشركات على غيرها من المظاهر المألوفة من أجل ضمان القدرة على الاستمرارية كذلك وإن من أبرز دوافع الاندماج لغرض

التوسع أو النمو السريع عن طريق الاندماج الأفقي، أو التوسع لغرض التكامل عن طريق الاندماج الرأسي، والتوسع بغرض توزيع المخاطر عن طريق الاندماج المختلط، وانقاذ الشركات المتعثرة مالياً، كما أن الاعتبارات الضريبية التي قد تترتب على عملية الاندماج قد تمثل أحد دوافعه.

ولقد جاءت فكرة البحث الرامية الى تسليط الضوء على واقع عمليات الاندماج للشركات العامة في العراق محاسبياً، ومعالجة القصور بالإجراءات المتبعة من خلال تكييف المعيار المحاسبي الدولي والابلاغ المالي (IFRS3) بما يلائم البيئة العراقية.

المبحث الاول / منهجية الدراسة

اولاً: مشكلة البحث: Research Problem

يعود السبب في عدم وضوح الاجراءات المحاسبية المتبعة في العراق لمعالجة حالات اندماج الشركات العامة، إلى افتقار البيئة المحلية الى قواعد او معايير تحدد وترشد تلك الاجراءات، وكذلك ادى صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة للموجودات والمطلوبات للشركتين محل الاندماج، مما انعكس

للصناعات الميكانيكية وشركة الصمود للصناعات الفولاذية قبل الاندماج والشركة العامة للصناعات الفولاذية بعد الاندماج.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لاندماج الاعمال

تعريف الاندماج: عملية قانونية تتوحد بمقتضاها شركتان أو أكثر لتكوين شركة واحدة ويتم عن طريق الضم ويترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة وتنتقل أصولها كافة وخصومها إلى الشركة الدامجة أو عن طريق المزج الذي تنحل بمقتضاه شركتان أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتكونان شركة واحدة جديدة لها شخصية معنوية مستقلة، وتنتقل الأصول والخصوم كافة إلى الشركة الجديدة [1].

الفرق بين الاندماج والاستحواذ والسيطرة:

الاندماج: هو اندماج شركة أو أكثر (شركات مدمجة) في شركة أخرى قائمة (الشركة الدامجة) وفي هذه الحالة تزول الصفة القانونية عن الشركات المندمجة وتصبح هذه الشركات المندمجة قطاعات من الشركة الدامجة.

الإتحاد (الإستحواذ): هي قيام إحدى الشركات بالانضمام إلى شركة أو شركات أخرى. وفي هذه الحالة أيضا تزول الصفة القانونية عن الشركات التي انضمت إلى بعضها البعض ويتم نقل صافي أصول هذه الشركات المنضمة إلى بعضها البعض إلى الشركة الجديدة.

السيطرة: وهذا النوع من الانضمام يحدث عندما تقوم إحدى الشركات الرئيسية والتي تسمى الشركة القابضة أو الشركة الأم بشراء كل أو جزء من أصول شركة أو شركات أخرى، والتي تسمى بالشركات التابعة [2].

أهمية الاندماج: يحقق الاندماج مجموعة من الفوائد وهي كمايلي: [3]

- (1) تحقيق الكفاءة الاقتصادية لعمليات التصنيع أو الشراء أو البيع أو غيرها من العمليات.
- (2) الدخول السريع للمنتجات الجديدة والقائمة في الاسواق المحلية والخارجية.
- (3) الاستفادة الفضلى من الكفاءة الإدارية والإنتاجية الموجودة في الشركات طرفي الاندماج.

في عدم تطبيق الاجراءات المحاسبية الخاصة بعملية الاندماج، التي تنظمها المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.

ثانيا: أهمية البحث : Research Significance

تتجلى أهمية البحث في معالجة اندماج الشركات العامة من خلال تكييف متطلبات المعيار المحاسبي والابلاغ المالي (IFRS3)، بما يلائم البيئة العراقية، وان ذلك لا يمكن تحقيقه ما لم تصاحب عملية الاندماج اجراءات محاسبية واضحة، مستندة الى قواعد ومعايير تؤدي الى تقديم قوائم مالية توضح نتائج الاندماج، لذلك فان تكييف المعايير المحاسبية الابلاغ المالي الدولية من شأنها ان تؤدي الى وجود اجراءات واضحة توجه الممارسات المحاسبية بالاتجاه الذي يحقق اهداف التقارير المالية والابلاغ المالي على وفق والمعايير المحاسبية الدولية.

ثالثاً: أهداف البحث : Research Objectives

ان الهدف الحقيقي للبحث يبرز من خلال دراسة قضية مهمة ومعاصرة، تتمثل في بيان دور المعايير المحاسبية الدولية لاندماج الاعمال في تسهيل عملية الاندماج، وانعكاسه على الشركات المندمجة، ومنها تشتق الاهداف الاتية :

1. التعرف على اهم المعوقات التي ترافق عملية اندماج الشركات.
2. إظهار الأسس الواجب إتباعها لاندماج الشركات والتي تتسجم مع قانون الشركات.
3. بيان اثر الاندماج عند اعداد القوائم المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية.

رابعاً:فرضية البحث : Research Hypotheses

يساعد تبني المعيار المحاسبي الدولي والابلاغ المالي (IFRS3) عند اندماج الشركات العامة ، في توفير التمثيل الصادق عند اعداد القوائم المالية.

خامساً:عينة ومجتمع البحث: Research Society & Sample

يتمثل مجتمع البحث بالشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ،أما عينة البحث فتتمثل في شركة النصر

بالاستفادة من الموارد الادارية الزائدة، والمالي الذي يؤدي الى انخفاض تكلفة راس المال [8].

ثالثاً: نظرية التأثيرات المالية وركزت على الطاقة الاقتراضية غير المستغلة، اذ تستطيع الشركة الدامجة الاستفادة من الطاقة الاقتراضية غير المستغلة للشركة المندمجة من اجل الحصول على قروض باقل تكلفة لتمويل استثماراتها الراسمالية [9].

رابعاً: نظرية الحصص السوقية والقوة السوقية: تؤدي الى زيادة القوة السوقية وزيادة القوة الاحتكارية للشركات الدامجة من خلال زيادة المبيعات، مما يمكنها من زيادة سعر منتجها وزيادة الأرباح، وعند عدم سيطرة الشركات الدامجة على كل السوق فيمكنها الاتفاق مع الشركات الاخرى على رفع الاسعار، بينما تختص بعض الشركات بمنتجات محددة وبمواصفات ذات جودة عالية حيث يمكن الاندماج من الحصول على الخبرات والتكنولوجيا وزيادة حصتها لبيع منتجاتها وخدماتها وخلق قوة احتكارية في السوق [10].

واقع الاندماج في العراق

من خلال دراسة بعض الشركات الداخلة في الاندماج، نجد انه يتم اندماج الشركات لتكون بعد الاندماج شركة واحدة، أي إن عملية الاندماج تعني انتهاء شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة إما ببقاء إحدى الشركات الداخلة في عملية الاندماج وهذا ما يطلق عليه بـ (الاندماج القانوني)، أو تكوين شركة جديدة بعد انتهاء جميع الشركات الداخلة في عملية الاندماج وهو ما يطلق عليه بـ (الاتحاد القانوني)، ولاتوجد رغبة لدى الشركات الداخلة في الاندماج لتكوين الشكل الثالث من أشكال الاندماج من الناحية القانونية وهو (الاندماج بالسيطرة) لصعوبة تطبيقه. وتميل الاندماجات في العراق الى النظرية الاخيرة من خلال زيادة مبيعات الداخلة بالاندماج وتعزيز حصتها السوقية والمنافسة للشركات الأخرى، وتحقيق نمو في ارباحها.

معيير المحاسبي والتقرير المالي رقم 3 لاندماج الاعمال .

لقد عرف المعيار اندماج الاعمال " بانها معاملة او حدث اخر تكتسب فيه الشركة المشترية السيطرة على عمل او اكثر من

(4) زيادة درجة استقرار الأرباح للشركة والحصول على مورد إضافي.

(5) زيادة اسعار أسهم الشركة في السوق، والتوجه نحو استثمارات جديدة.

(6) زيادة قيمة الشركات المندمجة بعد الاندماج مما يعود بالنفع إلى مساهمي الشركات المندمجة مع زيادة معدل النمو بنسبة تفوق ما يحققه التنوع الداخلي .

(7) الحد من المنافسة وتنويع المخاطر التجارية والاستفادة من تحقيق النفقات الإدارية.

أسباب ومبررات الاندماج Reasons for Mergers

1. وسيلة للاستفادة من وفورات الحجم عن طريق تحقيق التكامل الأفقي باندماج شركتين أو أكثر تقوم بالنشاط نفسه أو الانتاج، أما التكامل الرأسي، فيكون باندماج كشركتين تقوم بأغراض متكاملة [4].

2. استطاعة الشركات الاستفادة من مزايا الإعفاء الضريبي الذي توفره بعض التشريعات الضريبية المطبقة في بعض الدول لتحفيز الشركات على الاندماج.

3. لجوء الشركات إلى الاندماج لهدف المنافسة أو البقاء والقدرة على الوقوف في مواجهة الشركات المسيطرة أو الأكبر حجماً [5].

4. معالجة الازمات المالية للشركات المتعثرة في لجوئها للاندماج مع شركات اخرى ذات امكانيات اقتصادية وإدارية أفضل للتخلص من الظروف الصعبة التي تعاني منها.

5. مواجهة المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة، دفع الشركات إلى إقامة التكتلات فيما بينها، لمواجهة أي تطور أو تغيير تشهده الساحة الاقتصادية في ظل العولمة [6].

نظريات الاندماج:

اولاً : نظرية الوفرة / التداؤبية: تتحقق هذه النظرية عندما تكون قيمة الشركة الجديدة الناتجة من الاندماج أكبر من حاصل جمع قيم الشركات قبل عملية الاندماج [7].

ثانياً: نظرية الكفاية التفاضلية تفترض التعاون الاداري وتحقق ثلاثة انواع من التآزر، وهي التشغيلي يمكن ان ينتج عن اندماج الاعمال وانخفاض تكلفة وحدات الانتاج وتمكين الشركة من تقديم منتجات ذات جودة اعلى، والاداري ويتمثل

حاليا ناشئا من احداث سابقة، وبالإمكان تحديد قيمته العادلة بشكل موثوق [12]، وحتى لو لم يكن متوقعا طلب تدفقات الموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية من أجل تسوية الالتزام [13].

- ان تعترف الشركة المشتريّة وتقيس اصل الضريبة المؤجلة او الالتزام الناشئ من الاصول المشتراة او الالتزامات المضمونة في اندماج الاعمال وفق المعيار الدولي رقم (12) " ضرائب الدخل". ان تقوم الشركة المشتريّة بالاعتراف وقياس الالتزام او (اصل ان وجد) المتعلق بترتيبات منافع الموظفين في الشركة المشتراة وفق المعيار الدولي رقم (19) "منافع الموظفين.
- يجوز للشركة المشتراة ان تعوض الشركة المشتريّة تعاقدياً عن نتائج الظروف غير المؤكدة والمحتملة المتعلقة باصل او التزام معين او جزء منهما، مثلاً قد يتعلق تعويض بالالتزام غير معترف به في تاريخ الشراء لان قيمته العادلة غير قابلة للقياس بشكل موثوق.
- إن تقوم الشركة المشتريّة بقياس الاصول غير المتداولة والتي تم تصنيفها على انها محتفظ بها برسم البيع في تاريخ الشراء وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (5) " الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة " بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع.
- يتم قياس المقابل النقدي في اندماج الاعمال بالقيمة العادلة ويتم الوصول اليه عن طريق مجموع قيم العادلة للاصول التي تنقلها الشركة المشتريّة في تاريخ الشراء، والالتزامات التي تتحملها الشركة المشتريّة الى مالكي الشركة المشتراة السابقين، وكذلك حصص حقوق الملكية التي تصدرها الشركة المشتريّة.

فترة القياس:

فترة القياس هي فترة ما بعد تاريخ الاستملاك التي تقوم خلالها المنشأة المشتريّة بتعديل المبالغ الانتقالية المعترف بها لصالح اندماج الأعمال، وتنتهي فترة القياس حال حصول المنشأة المشتريّة على المعلومات المتعلقة بالحقائق والظروف الحاصلة منذ تاريخ الاستملاك أو حال علمها بعدم

الاعمال وتعد المعاملات التي يطلق عليها احيانا اندماجات حقيقية او اندماج الشركات المتكافئة ايضاً اندماج الاعمال" [11].

وهدف المعيار الى تعزيز الموثوقية والملائمة والقدرة على مقارنة المعلومات المقدمة من قبل الشركة حول الاندماج وتأثيراته على القوائم المالية. وكذلك توضيح بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات الاندماج للأعمال، وكيفية اثبات وقياس الموجودات المكتسبة والقابلة للتحديد والمطلوبات التي تحملها، وكذلك تحديد قيمة الحصة غير المسيطر عليها وشهرة الاندماج، وبيان الافصاحات المطلوبة عند حدوث عمليات دمج الاعمال.

ونطاقه ينطبق على اية معاملة او حدث اخر يستوفي تعريف اندماج الاعمال باستثناء اندماج الشركات التي تخضع لسيطرة مشترك، او المحاسبة على تأسيس مشروع جديد، او اقتناء اصل او مجموعة الاصول التي لا تشكل اعمالاً.

يحدد معيار التقرير المالي الدولي رقم " 3 " خطوات تطبيق محاسبة الشراء في اندماج الأعمال وفق ما يلي:

أولاً: تعريف وتحديد المنشأة المشتريّة.

ثانياً: تحديد تاريخ الاستملاك.

ثالثاً: الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة المستلمة والالتزامات المضمونة.

رابعاً: تحديد الأصول والالتزامات التي تتطلب معالجة محاسبية منفصلة.

خامساً: تصنيف أو إعادة تصنيف الأصول القابلة للتحديد المستلمة والالتزامات المضمونة.

سادساً: الاعتراف وقياس الحصة غير المسيطر عليها في المنشأة المشتراة أو المقتناة.

سابعاً: قياس المقابل المالي المنقول.

ثامناً: الاعتراف بالشهرة وقياسها، أو المكاسب من الشراء بسعر منخفض.

الاستثناءات من مبدأ الاعتراف والقياس:

- يجب على الشركة المشتريّة ان تعترف في تاريخ الشراء بالالتزام المحتمل في اندماج الاعمال اذا كان التزاماً

في فترة القياس وان مدة القياس لا تتجاوز سنة بعد تاريخ الاندماج.

4- **تسجيل موجودات ومطلوبات الشركة المشترية بالقيمة العادلة:** يتم تحديد القيمة العادلة لجميع الاصول والخصوم المقتناة وتسجيلها، والقيمة العادلة هو المبلغ الذي يمكن شراء او بيع الاصول والالتزامات به، وهناك بعض الاستثناءات من قاعدة القيمة العادلة اذ ان شهرة المحل الموجودة في سجلات الشركة المندمجة لا يمكن تقييمها بالقيمة العادلة وانما هي حاصل الفرق بين السعر المدفوع من قبل الشركة الدامجة والقيمة العادلة لصافي الاصول.

الممارسات المحاسبية وفق طريقة الشراء: [16]

1- **احتساب كلفة التملك:** والتي تضم اجمالي النقدية المدفوعة من قبل الشركة الدامجة وكذلك القيمة العادلة للموجودات المستخدمة من الشركة الدامجة لأجل امتلاك الشركة المندمجة، وتستخدم لاحتساب تكلفة الاستثمار، الأسهم المصدرة بالقيمة السوقية لتمويل عملية الاندماج جزئياً او كلياً.

2- **النفقات المباشرة لعملية الاندماج:** وتشمل النفقات كافة التي تتحملها الشركة الدامجة التي تعد ضرورية لتنفيذ عملية الاندماج، ومن اهمها، مصاريف (التسجيل اللازمة للامتلاك واتعاب المحامين عن الاستشارات القانونية و مدققي الحسابات). فضلا عن ذلك تحتاج عملية الاندماج تقييم الموجودات والمطلوبات في الشركات المندمجة، والتي تعتبر من المصاريف المباشرة اتعاب المقيمين، حيث تشمل اتعاب المهنيين الذين يقدمون الخدمات المهنية المتعلقة بعملية الاندماج حيث تتضمن تعريف هدف الاندماج، التمويل، تخطيط الضريبة، بذل العناية اللازمة لا اكمال عملية الاندماج [17].

3- **النفقات الاخرى غير المباشرة:** يتم معالجتها كمصروفات فترة تحمل للفترة المحاسبية التي استكملت فيها عملية الاندماج ومن امثلتها (رواتب المدراء والعاملين في الشركة المقتنية الذين ساهموا في دراسة واتمام عملية الاندماج فضلا عن الى اندثار اصول الشركة المندمجة).

القدرة على إحراز معلومات أخرى، وبرغم ذلك، يجب ألا تتجاوز فترة القياس سنة واحدة من تاريخ الاستملاك.

الأفصاح: توفير المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية للشركة من تقييم طبيعة العمليات والاثار المالية لاندماج شركات الاعمال وكما يأتي :

1- التي تمت خلال الفترة الحالية .
2- التي تمت بعد نهاية التقرير، ولكن قبل ان تعتمد القوائم المالية للإصدار.

3- بعض الاندماجات الاعمال التي تمت في فترات سابقة .

طرق المحاسبة للاندماج وفق معيار الإبلاغ المالي رقم (3)

لقد حدد معيار الإبلاغ المالي رقم (3) لمعالجة عمليات الاندماج طريقة واحدة هي طريقة الشراء، وتبريره بذلك، ان عملية الاندماج في حقيقته ماهي إلا عملية شراء، ولهذا تم تبني وجهة نظرا الشركة المشترية للاندماج، حيث تقييم الموجودات والمطلوبات بالقيمة السوقية العادلة، وينتج عنها (شهرة الاندماج موجبة او سالبة)، سواء اعترفت الشركة المشترية أم لم تعترف بهاعند التقييم، وجاءت طريقة الشراء ايضا للقضاء على ممارسات السابقة من خصم الموجودات الثابتة وغير الملموسة الى قيمة اقل من القيمة العادلة وهنالك اربع خطوات في طريقة الشراء وهي كما يأتي [14]:

1- **التعرف على الشركة الدامجة:** من الواضح ان الشركة التي تدفع نقدية او تقدم اي اصول اخرى او ينشأ عليها التزامات للحصول على اصول او اسهم شركة اخرى تعد الشركة الدامجة . [15]

2- **تحديد تاريخ الاندماج:** هو التاريخ الذي يقوم به الشركة الدامجة بالدفع نقدا او اصدار اوراق مالية، وان تاريخ الاندماج موضوع بالغ الاهمية لأنه هو التاريخ الذي يستعمل في تحديد القيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة المكتسبة.

3- **قياس القيمة العادلة للشركة المشترية:** مالم يكن هناك دليل على عكس ذلك، فان القيمة العادلة للشركة المشترية يفترض ان يكون السعر المدفوع من قبل المشتري هو مجموع القيم العادلة للأصول المنقولة، الاوراق المالية التي صدرت من قبل المشتري. اذا كانت المعلومات لتحديد القيمة العادلة غير متاحة في تاريخ الاندماج فيمكن التأكد من القيمة

ثانياً : توسيع القاعدة الصناعية بما يلئم حاجة البلد والقطاعات المختلفة .

ثالثاً : تغطية السوق العراقية من منتجات الشركة وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة المشابهة .

تقييم الاندماج من الناحية المحاسبية

(1) الطريقة المتبعة عدم اتباع الشركة العامة للصناعات الفولاذية طريقة الشراء في معالجة الاندماج اواي طريقة يمكن الاعتماد عليها من خلال دراسة القوائم المالية، وإن ما قامت به الشركة هو فقط إثبات موجودات ومطلوبات شركة النصر للصناعات الميكانيكية وشركة الصمود للصناعات الفولاذية من تاريخ 1/1/2015 ولغاية 31/12/2015 واعتماد ذلك عند اعداد الحسابات الختامية في 31/12/2016 والمصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ذي العدد ب/11/43/25030 في 12/11/2017، علماً أن للشركة العامة للصناعات الفولاذية ملزمة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (22) الذي يتوافق مع متضمنات معيار الإبلاغ المالي رقم (3) اندماج الأعمال فيما يختص باعتماد طريقة الشراء في المحاسبة عن الاندماج للشركتين عينة البحث.

(2) قيود الغلق: لم يتم اجراء قيود غلق للشركتين المندمجتين بعد قرار الاندماج بالسجلات وذلك بسبب النظام المؤتمت لكل واحد منهما، وتم الاكتفاء بعمل ترميز للنظام الجديد يعمل على توحيد العمليات والاحداث المالية بين الشركتين.

(3) معيار اندماج الاعمال: تم مخالفة معيار الإبلاغ المالي رقم (3) من خلال اثبات ما تملكه الشركتين من أراض ومبان وآلات ومعدات وعدد وقولب وأثاث وأجهزة مكاتب في مناطق مختلفة تم أثباتها في السجلات بالكلفة وكما أظهرت السجلات فان كلفتها لغاية تاريخ الاندماج في 31/12/2015 هي (18386448) ألف دينار تم نقلها بموجب الاندماج إلى الشركة الفولاذية علماً أن شركة الفولاذية لم تقم بتقييمها بالقيمة السوقية العادلة لمعرفة أن كان هناك شهرة محل موجبة أم سالبة وتم إدخالها بالمركز المالي بالقيمة الدفترية.

4-تقييم موجودات ومطلوبات الشركة المشتراة على اساس

القيمة العادلة : ويتم التوصل الى صافي القيمة العادلة الموجودات من خلال المعادلة الآتية :

صافي الموجودات بالقيمة العادلة = القيمة الاجمالية لموجودات الشركة المندمجة مقومة بقيمتها العادلة - القيمة الاجمالية لمطلوباتها مقومة بقيمتها العادلة

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية

الشركة العامة للصناعات الفولاذية

تعد الشركة العامة للصناعات الفولاذية وحدة انتاجية اقتصادية ممولة ذاتيا ومملوكة للدولة بالكامل وترتبط بوزارة الصناعة والمعادن وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وتعمل على وفق اسس اقتصادية ويكون مقرها الرئيس في مدينة بغداد.

استنادا لقرار مجلس الوزراء المرقم (360) لسنة 2015 والمتخذ في الجلسة الاعتيادية الثامنة والثلاثين والمنعقدة بتاريخ 6/10/2015، والمبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد (ش.ز. 31722/14/1/10) في 8/10/2015 واستنادا لاحكام المادة (31) من قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة (1997) المعدل . تم صدور الامر الوزاري ذي العدد 53462/24/411 في 17/12/2015 الذي يتضمن دمج الشركات المرتبطة الصناعة والمعادن التالية :

- ❖ شركة النصر العامة للصناعات الميكانيكية (المندمجة).
- ❖ شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية (المندمجة).
- ❖ الشركة العامة للصناعات الفولاذية .(الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج).

اهداف الشركة العامة للصناعات الفولاذية (الجديدة) :-

تهدف الشركة الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية الانتاج الصناعي من خلال :

اولا : تطوير منتجات الشركة وفق الحاجة والتصاميم الحديثة والوصول بها الى اعلى المواصفات المطلوبة وتحديث الخطوط الانتاجية وتطويرها مع التأكيد على تقليل الكلف.

(8) **شهرة الاندماج**: عدم الاعتراف بالشهرة المتولدة عن الاندماج في الشركات العامة.

المعالجة المحاسبية وفقا لطريقة الشراء (القيمة العادلة) للشركة الجديدة.

تم تشكيل لجنة لتقييم اصول الشركتين (النصر ، الصمود) بالامر الاداري المرقم (802) في 2015/5/18، الا ان اللجان متلكنة في تقييم موجوداتها الثابتة وهذا ما اكدته اخر كتب وزارة المالية / الدائرة الادارية /قسم تقييم الاصول ذي العدد 43540 في 2017/11/20 وكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي ذي العدد 2017/15/1/1 وكتاب وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي رقم (65366) في 2017/12/14 والمتضمن اجراء مايلزم خلال مدة (5) ايام للأهمية القصوى لموضوع تقييم الموجودات الثابتة. يبين الجدول ادناه اعادة تقييم الموجودات الثابتة (بالقيمة العادلة) التي تم الحصول عليها من الجداول المرسله الى وزارة المالية من قبل الشركة بموجب الكتاب المرقم (256) في 2017/12/21 والذي يتضمن ارسال الكشوفات كافة بمرفق (CD)، وتم توظيف التقييم هذا على وفق معيار تقرير الابلاغ المالي رقم (3) لشركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية، في تاريخ الاندماج وبيان انعكاس استخدام القيمة العادلة على قائمة المركز المالي بالجدول رقم (2).

(4) **تكاليف الشراء** لم تستطيع الشركات المندمجة بتحديد تكاليف الشراء وذلك بسبب عدم تحديدها ثمناً للشراء فضلا عن عدم تحديدها أي مصاريف أو احتمالات طارئة يمكن تحديدها من تاريخ الشراء.

(5) **مصاريف الشراء** عدم قيام الشركة بتحديد المصاريف المباشرة والمصاريف غير المباشرة وذلك بسبب عدم استخراج الشركة كلفة الاندماج، بسبب عدم وجود ما يشير بالنظام المحاسبي الموحد من حيث رقم الدليل والـ 2133 اجراءات المحاسبية لها، وانما تحميلها جميعها على كشف الدخل.

(6) **القيمة العادلة**: عدم تحمل الشركة الدامجة بدفع مقابل عن عملية الاندماج إلى الشركات المندمجة وعدم قيامها ايضا بتحديد القيمة العادلة للأصول التي تم استلامها من الشركات المندمجة بسبب عدم تقييمها للموجودات والمطلوبات بالقيمة السوقية العادلة من قبل الشركة الدامجة. لان المالك واحد هو الدولة.

(7) **شكل الاندماج**: ان عملية الاتحاد القانوني التي حدثت بين شركة النصر للصناعات الميكانيكية وشركة الصمود للصناعات الفولاذية هي عملية اندماج كبيرة ظهرت بشكل مفاجئ ونتيجة لظروف غير طبيعية مما ادى الى ضعف الرقابة على عملية الاندماج من قبل الجهاز الرقابي الداخلي لوزارة الصناعة والمعادن.

جدول رقم (1) تقييم الموجودات على اساس القيمة العادلة

اسم الموجود	رقم الدليل	القيمة الدفترية التاريخية دينار	القيمة العادلة السوقية دينار	الفرق
الاراضي	111	27,629,422	110,525,000,000	110,497,370,578
المباني	112	965,902,584	158,303,550,000	157,337,647,416
الات ومعدات	113	14,591,802,482	203,041,617,025	188,449,814,543
وسائط نقل	114	2,008,038,509	2,885,642,479	877,603,970
عدد وقوالب	115	500,334,770	500,334,770	0
اثاث واجهزة مكاتب	116	292,740,915	292,740,915	0
المجموع		18,386,448,682	475,548,885,189	457,162,436,507

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على جداول تقييم الاصول للشركة.

جدول رقم (2): وزارة الصناعة والمعادن الميزانية العامة للشركة الفولاذية كما في 2016 /12/313

الدليل	اسم الموجود	بيانات الشركة/ دينار (قبل المعيار)	بيانات الشركة / دينار (بعد المعيار)
1	الموجودات		
	الموجودات الثابتة		
11	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	18,386,448,682	475,548,885,189
151	استثمارات مالية طويلة الأجل	96,500,000	96,500,000
	مجموع الموجودات الثابتة	18,482,948,682	475,645,385,189
	الموجودات المتداولة		
13	المخزون (بالكلفة)	73,383,742,280	73,383,742,280
138	اعتمادات مستندية لشراء مواد	304,281,875	304,281,875
16	المدينون	236,264,872,571	236,264,872,571
18	النقود	9,745,828,480	9,745,828,480
	مجموع الموجودات المتداولة	319,698,725,206	319,698,725,206
	مجموع الموجودات	338,181,673,888	795,344,110,395
2	مصادر التمويل		
	مصادر التمويل طويلة الأجل		
21	رأس المال	1,716,945,000	1,716,945,000
22	الاحتياطيات	73,038,685,808	263,065,511,532
225	العجز المتراكم	(249,365,758,270)	0
23	التخصيصات	0	17,769,852,513
241	قروض مستلمة طويلة الأجل	165,840,288,007	165,840,288,007
	مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	(8,769,839,455)	448,190,111,694
	مصادر التمويل قصيرة الأجل		
2414	القروض المستلمة (قصيرة الأجل)	3,900,000,000	3,900,000,000
25	مصارف دائنة	2,490,603,327	2,490,603,327
26	الدائنون	340,560,910,016	340,560,910,016
	مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	346,951,513,343	346,951,513,343
	مجموع مصادر التمويل	338,181,673,888	795,344,110,395

ب) رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الذي ارتفع بمقدار (7,554,393,083) دينار، نتيجة اتباع طريقة الشراء عند اندماج الاعمال، وقيام الباحث بعمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من المدير المالي لتقدير صافي القيمة القابلة للتحويل من هذا الحساب، والذي يمثل التحوط من مخاوف عدم التحصيل لديون الشركة التي تمثل في اغلبها قبل عام 2003.

4- تم اثبات القيد الافتتاحي لموجودات ومطلوبات الشركة العامة للصناعات الفولاذية في تاريخ الاندماج كما في 2015/12/31، بالقيمة العادلة وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية لاندماج الاعمال بجعل ارصدة الموجودات الجديدة للشركتين المندمجتين لدينا وجعل المطويات دائنا، واثبات الفرق بينهما بجعل رصيد حساب فائض اعادة التقييم دائنا والبالغ مقداره (190,026,825,724) دينار .

5- تم اعداد الكشوفات المالية والكشوفات التحليلية الجديدة، من خلال عكس المتغيرات المشار اليها اعلاه وعرضها مع بيان نتائج تأثيرها وفقا لتكييف معايير الاندماج الدولية في تاريخ الاندماج 2015/12/31، وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء المرقم 360 لسنة 2015 بتاريخ 2015/10/6.

وما سبق فانه يؤدي تكييف معيار المحاسبي والإبلاغ المالي الدولي رقم (3) من خلال عكس الاجراءات المحاسبية التي يتطلبها المعيار بما يلائم البيئة المحلية، الى الوصول الى نتائج اقرب الى الدقة والواقع، الذي يساعد على التمثيل الصادق والملائم عند اعداد القوائم المالية وهذا ما نصت عليه فرضية البحث.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. قد تتوافق طريقة جمع المصالح في المعالجة المحاسبية المنطقية والمقبولة من الناحية الاقتصادية والقانونية في البيئة العراقية عندما الشركات المنضوية في عملية الاندماج مالكة

مما تقدم يمكن ملاحظة المتغيرات الآتية للشركة العامة للصناعات الفولاذية في تاريخ الاندماج:

1- ارتفاع رصيد الموجودات الثابتة بنسبة (25.8%) بعد تبني معيار قياس القيمة العادلة، والذي يعد من متطلبات معيار اندماج الاعمال (IFRS3) الذي يؤكد انه عند اندماج الشركات، فانه يجب ان يتم اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة، حيث بلغ رصيدها بموجب القيمة الدفترية بمقدار (18,386,448,682) دينار، بينما بلغت قيمتها العادلة، (475,548,885,189) دينار وفق تقييم لجنة الخبراء لجميع موجودات الشركة من قبل (مدراء المعامل والمهندسين والفنيين الذين يمتلكون خبرة لا تقل عن ثلاثين سنة في العمل في جميع معامل الشركة)، حيث بلغ الفرق بين القيمة العادلة والدفترية بمقدار (457,162,436,507) دينار.

2- ارتفاع رصيد الاحتياطيات بنسبة (2.60%) حيث بلغ رصيدها بمقدار (263,065,511,532) دينار، بموجب التقييم وفق معيار القيمة العادلة، بينما بلغت قيمتها الدفترية في سجلات الشركة في تاريخ الاندماج بمقدار (73,038,685,808) دينار، بزيادة قدرها (190,026,825,724) دينار.

3- انخفاض رصيد العجز المتراكم حيث بلغ (صفرًا)، بينما كان الرصيد بموجب القيمة الدفترية بتاريخ الاندماج بقدر (249,365,758,270) دينار، وقد تم تخفيض العجز المتراكم كلياً عن طريق غلقه في رصيد حساب فائض اعادة التقييم والبالغ (457,162,436,507) دينار.

4- ارتفاع رصيد حساب (التخصيصات) /23 حيث بلغت قيمته بمقدار (7,602,643,083) دينار والذي يمثل الآتي :
أ) رصيد حساب مخصص هبوط الاستثمارات المالية حيث بلغ مقداره (48,250,000) دينار الذي تم تكوينه تحوطاً، وذلك لوجود لجنة في وزارة الصناعة لتصفية رصيد حساب الاستثمارات المالية والبالغ قيمته (96,500,000) دينار، بسبب عدم اكتمال اجراءات التأسيس لهذه الاستثمارات المتوقعة منذ عام 2002، وكما هو موضح في تقرير ادارة الشركة لعام 2015.

2. يفضل اعتماد نظرية الكفاية التفاضلية من قبل الشركات الراغبة بالاندماج في عملية الاندماج، وذلك بسبب المزايا التي توفرها النظرية من التآزر الإداري والمالي والتشغيلي بين الشركات الداخلة بالاندماج.

3. ضرورة ترسيخ مفهوم محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة، وتقييم الموجودات والمطلوبات للشركات الداخلة بالاندماج بالقيمة العادلة.

4. يجب الإفصاح عن أسلوب او طريقة المحاسبة عن الاندماج وبيان الاسباب التي ادت الى اعتماد في تطبيقه بالنسبة الى الشركات الداخلة في عملية الاندماج.

5. اعتماد وتكييف المعالجات المحاسبية الواردة بالمعيار الدولي لاندماج الاعمال رقم (3) بما يلائم البيئة المحلية.

المصادر:

- [1] Ross, Stephen A., Randolph W. Westerfield, Jeffrey Jaffe & Bradford D. Jordan "Corporate Finance", McGraw – hill Irwin, New York ,2007.
- [2] Komgpichayanond, P. (2009), Knowledge management for sustained competitive advantage in merger & acquisitions, Advances in developing human resources, Vol. 11 No. 3, Sage publication, USA.
- [3] Hoyle, Joe B., Thomas F. Schaefer & Timothy S. Douppnik "Advanced Accounting" New York, 2009.
- [4] Geppert, G, & kamerschen, D, 2008," The Effect of Megers on Implied Volatility of Equity Option "International Review of Financial Analysis, 17, 330-344.

واحد هي الدولة (شركات القطاع العام)، حيث تقوم هذه الطريقة على استمرار ملكية المصالح والتبادل المشترك بين الكيانات الداخلة في الاندماج، وعدم انتاجها اساسا للتحاسب يمكن الاعتماد عليه، مما يؤدي الى ظهور صافي موجودات الشركة وبضمنها الأرباح المحتجزة، وتوحد وترحل وتبقى كما هي دون أي تعديل إلا في حالة ظهور متطلبات قانونية.

2. افتقار البيئة المحلية الى وجود قاعدة محاسبية عراقية خاصة بعملية الاندماج مما جعل الشركات الداخلة بعملية الاندماج لا تعتمد المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالاندماج (معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 3).

3. عدم قيام الشركات العامة بالتأمين على موجودات الشركة من السلب والنهب والاضرار التي تلحق بها خاصة، وان البلد يعيش في ظروف غير مستقرة، وكذلك يساعد خبراء التأمين بالاشتراك مع خبراء تقييم الموجودات بالشركات العامة من قياس وتقييم لموجودات الشركة وتنفيذ متطلبات معيار اندماج الاعمال.

4. اظهرت نتائج الاندماج الى ارتفاع قيمة الشركة والمتمثلة باعادة تقييم موجودات ومطلوباتها بالقيمة العادلة بشكل يفوق مجموع قيمها بالكلفة التاريخية للشركات المندمجة قبل الاندماج.

5. تعد النظرية الكفاية التفاضلية اكثر مقبولة واستعمالا من نظريات الاندماج، حيث تسعى الشركات الدامجة بالقضاء على المشاكل التي تعانيها الشركات المندمجة، عندما تكون ادارة الشركات الدامجة اكثر فاعلية وكفاءة من الشركات المندمجة، فان نتيجة الاندماج للشركتين يساعد الادارة الجديدة للشركة الدامجة من رفع مستوى كفاية الشركة المندمجة الى مستوى كفاءة ادارة الشركة الدامجة.

التوصيات :

1. ضرورة التأمين على موجودات الشركات العامة لدى شركات التأمين الوطنية المعتمدة التي تساعد في اعادة التقييم، وذلك لاهمية ذلك على مستوى الصناعة والاعمال.

- Ed., Pearson international Edition, NJ, USA.
- [11] Larsen John E. Modern Advanced Accounting ,10th edition Mc Graw-Hill Irwin Inc. New York – U.S.A, 2006.
- [12] Dober, Silje,"Merger & Acquisition for Business Integration Processes from a Human Resources Perspective", Master thesis in Change Management. 2013.
- [13] Guagham, P.A. (2010) Mergers, Acquisition, and corporat restructuring, 5th ed., NJ, USA.
- [14] Kirk, Robert, "IFRS Business Combination" Accounting Plus, Issue 4. (2011).
- [15] Christian Dieter, Ludenbach Norbert, IFRS Essentials, WILEY, 2016
- [16] financial accounting standerd board, [.FASB.org](http://FASB.org).
- [17] Larsen John E. Modern Advanced Accounting, 10th edition Mc Graw-Hill Irwin Inc. New York – U.S.A, 2006
- [5] Brigham, Eugene & Michael C. Eltrhardt, Financial Management – Jensen M., & Meckling W., (2006),"Theory of the Firm Managerial Behavior "Agency Costs, and Owner Ship Structure, Journal of financial Economic, October.
- [6] Sudarsanam, S. (2010), Creating value from mergers & acquisitions: The challenges, 2nd ed., Prentice Hall, U.K.
- [7] Depamphilis, Donald, mergers and acquisitions and other restructuring activities, academic press New York, 2001.
- [8] Van Horne, James C., Financial Management and Policy, 12th, Prentice – Hall of India, New Delhi, 2004
- [9] Brealey, Richard A., Myers, Stewart C., Marcus, Alan J., of Corporate Finance, 5th. ed., Mc Graw – Hill, U.S.A, 2007.
- [10] Carpenter, M.A. & Sanders, Wm.G. (2009), Strategic Management: A Dynamic Perspective concepts, 2nd